

تقرير "أرامكو" السعودية يواجه انتقادات أممية وحقوقية لسجلّها البيئي

نبدأ - بالتزامُن مع نشرها تقرير "الاستدامة للعام 2024"، في 19 من مايو الجاري، والذي زعمت فيه سعيها لتحقيق صافي انبعاثات صفري من الغازات المسببة للاحتباس الحراري على مستوى موجوداتها بحلول العام 2050، شركة "أرامكو" السعودية للنفط تُواجه انتقاداتٍ أممية وحقوقية بشأن سجلّها البيئي، على الرغم من مشاركتها في اجتماعاتٍ دولية.

أحدثُ الاستنكارات صدرت عن عددٍ من المقرّرين الخاصين التابعين للأمم المتحدة، الذين انتقدوا مشاركة "أرامكو" بمشروع مصفاة ومجمع بتروكيماويات في قرية بارسو الهندية.

وفي العام 2023، استبعد صندوق "المعاشات النرويحي"، الشركة النفطية من استثماراته، بسبب مخاطر تتعلّق بالمُناخ وبانتهاكات حقوق الإنسان. كما أكّد خبراء أُمميّون أنّ أنشطة "أرامكو" تتعارض واتفاق باريس مُضِرّةً بالإنسان والبيئة نتيجة الانبعاثات المُتزايدة. وفي السياق، أشارت منظمات إلى عرقلة السعودية للمُفاوضات في مؤتمر "كوب 26" للتغيّر المُناخي، على اعتبار توسّعها في الوقود الأحفوري بدلاً من تحويلها إلى الطاقة النظيفة.

وهنا يتّضح أنّ ما ورد في تقرير "أرامكو" الحكومية يتناقض والواقع البيئي الذي يضع السعودية أمام تساؤلاتٍ جديدة حول مصداقيّتها في مواجهة التحديات البيئية العالمية.